

تأثير مسار الحدّ من استهلاك النفط في الصين على التحوّل الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

دونمي تشن

رؤية على الأحداث

November 26, 2019

KS--2019-II11

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

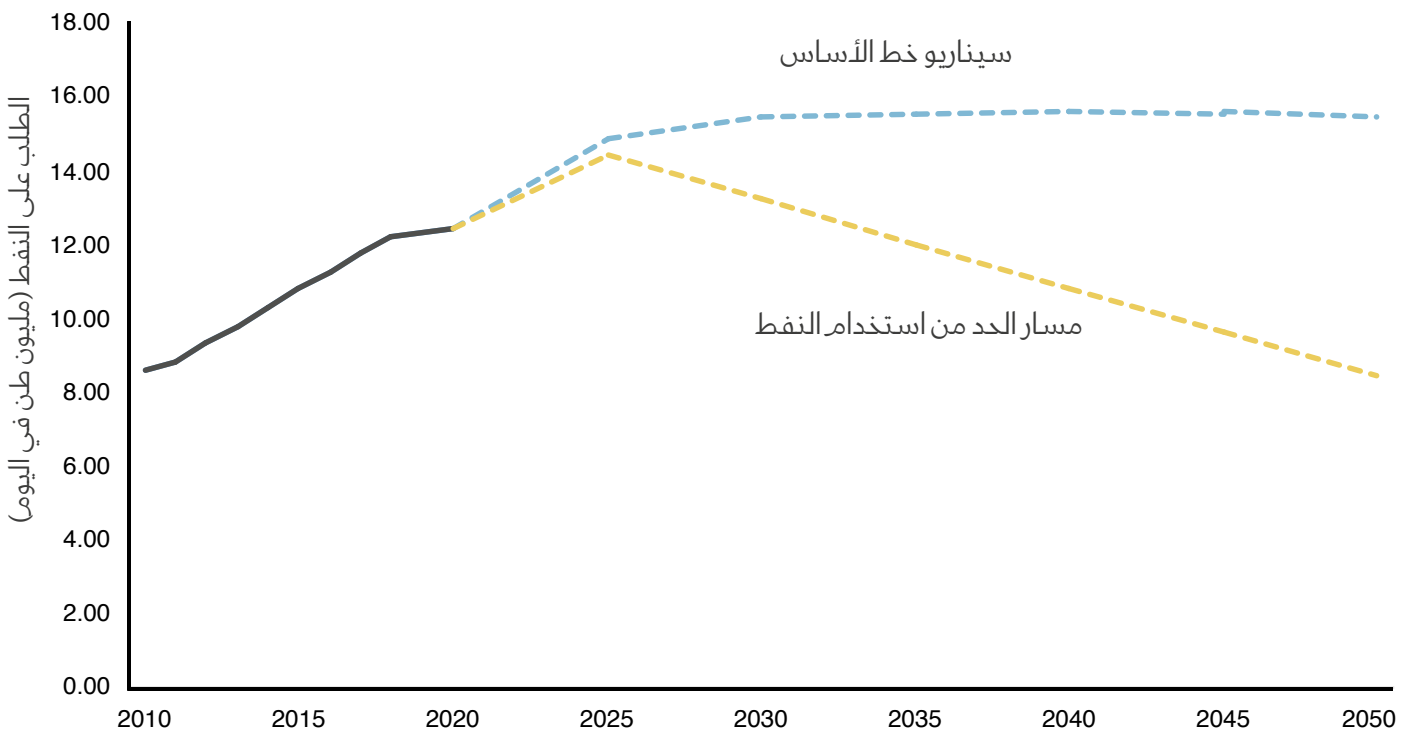
© حقوق النشر 2019 محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). لا يجوز استخدام هذا المستند أو أي معلومات أو بيانات أو محتوى يتضمنه دون نسبه بشكل ملائم لكابسارك. كما لا يجوز إعادة إنتاج هذا المستند أو جزء منه دون إذن خطي من كابسارك. ولا ينشأ عن المعلومات الواردة في هذا المستند أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية -سواء مباشرة أو غير مباشرة- تجاه دقتها أو اكتمالها أو فائدتها. كما لا يجوز أن يعتبر هذا المستند -أو أي جزء منه- أو أن يفسر كمنصحة أو دعوة لاتخاذ أي قرار.

المقدمة

أصدرت العديد من معاهد الأبحاث الصينية الرائدة في يوم 15 أكتوبر دراسة مشتركة بعنوان "البحث في ذروة استهلاك الصين للنفط وخطتها للحد من استخدامه" (ERI 2019)، تُحلل هذه الدراسة الطلب المستقبلي على النفط في الصين والأدوات السياسية التي يمكن استخدامها للحد من استهلاكه، حيث سيساعد هذا الحد على إدارة التلوث البيئي المحلي والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية أعلى من مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وفقاً لهذه الدراسة، قد يبلغ الطلب على النفط في الصين ذروته ويصل إلى 14.5 مليون برميل يومياً بحلول عام 2025م، قبل أن يتراجع إلى 12 مليون برميل يومياً بحلول عام 2035م، وإلى 8.5 مليون برميل يومياً بحلول عام 2050م. وهذا التراجع منوطاً بالبلد الذي يقود التغييرات الهيكلية في قطاع النقل والتنمية الصناعية، وسيرفع كفاءة قطاعات الاستخدام النهائي وتطوير أنواع الوقود والمواد البديلة من خلال الجهود المتكاملة على جميع المستويات (الشكل رقم "1").

يقدم مسار الحد من استخدام النفط الموضح في هذه الدراسة تراجعاً حاداً في استخدام الصين للنفط في الفترة من 2030م إلى 2050م، مخالفاً العديد من التوقعات الأخرى التي تشهد ارتفاعاً في الاستهلاك بعد عام 2030م (IEA 2019) أو الاستمرار في النمو حتى حلول عام 2040م (OPEC 2018) أو عام 2050م (EIA 2019).

الشكل 1. المسار المستقبلي للطلب على النفط في الصين.



المصدر: ERI (2019)

وتعزى هذه الاختلافات بدرجة كبيرة إلى حالات عدم التيقن التي تحيط بثلاثة عوامل: مدى استطاعة الصين فرض تغييرات سياسية؟ ومدى سرعة استخدام الحلول التكنولوجية الجديدة، وتكيف السوق مع الطرق الجديدة لاستهلاك الطاقة وإنتاج السلع.

اتخاذ الصين لتدابير صارمة لمتابعة مسار الحد من استخدام النفط قد يؤثر على أسواق الطاقة العالمية، فهل سيؤدي هذا المسار إلى تقليل التعاون في مجال الطاقة بين الصين والمملكة العربية السعودية؟ وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على التحوّل الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟

الآثار المترتبة على تجارة النفط

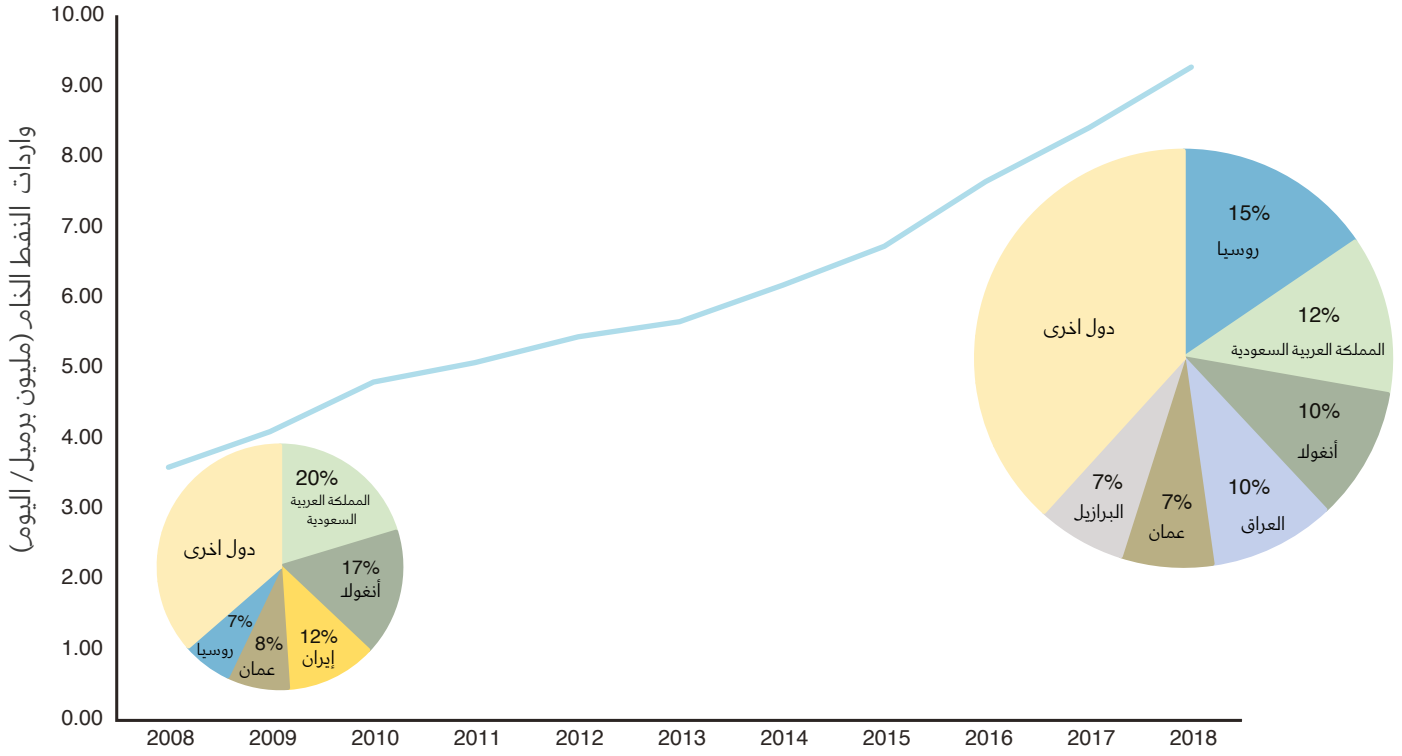
تنامي اعتماد الصين على واردات النفط الخام بوتيرة متسارعة من نسبة 50% في عام 2008م إلى نسبة 73% في عام 2018م، حيث ارتفع استهلاك النفط الخام السنوي من 7 مليون برميل يومياً إلى 12.6 مليون برميل يومياً. وعلى الرغم من تراجع حصة النفط السعودي في إجمالي واردات الصين من النفط الخام من نسبة 20% إلى 12% في الفترة من عام 2008-2018م، إلا أن صادرات النفط الخام من المملكة العربية السعودية إلى الصين ظلت مستقرة عند حوالي 1 مليون برميل في اليوم (راجع الشكل رقم "2"). نجد أن صادرات المملكة العربية السعودية من النفط الخام وصلت إلى مستوى قياسي بلغ 1.9 مليون برميل في اليوم في عام 2019م بعد قيام الولايات المتحدة بوقف الإعفاء من العقوبات المرتبطة بشراء النفط الإيراني في شهر مايو.

عكس استقرار تجارة النفط بين المملكة العربية السعودية والصين احتياجات البلدين لضمان نموها الاقتصادي، حيث اتسع التعاون بين البلدين بوتيرة متسارعة من تجارة النفط إلى الاستثمار في إنشاء سلاسل صناعية ومحطات طاقة جديدة وبنائها في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) ورؤية المملكة العربية السعودية 2030. كما يمكن لزيادة الثقة السياسية وتحسين التبادل بين الأفراد والتعاون الاقتصادي الأكثر تكاملاً أن تعمل جميعها على تعزيز تجارة النفط بين البلدين، أيضاً بإمكان الشراكة الشاملة والاستراتيجية بين البلدين التخفيف إلى درجة كبيرة من أي آثار سلبية مُحتملة من ديناميكيات السوق الجغرافية والسياسية العالمية، بما فيها أيّ تراجع في الطلب الصيني.

الآثار المترتبة على تجارة البتروكيماويات

قد يكون انخفاض طلب قطاع النقل في الصين على النفط خبيراً سيئاً بالنسبة لمُنْتِجِي النفط، بكونه القطاع الأكثر استهلاكاً للنفط في العقد الماضي. تحت ظل مسار الحد من استهلاك الصين للنفط، فسيكون ثلثا تخفيضات الاستهلاك من خلال التحوّل في استخدام الوقود وعمليات تحسين كفاءة الاستخدام في قطاع النقل، مما سيؤدي إلى انخفاض في نسبة استهلاك نفط النقل في إجمالي الاستهلاك النهائي للنفط من 57.7% في عام 2017م إلى معدل 33% بحلول عام 2050م.

البنك 2. واردات الصين من النفط الخام والشركاء التجاريين الرئيسيين.



المصدر: : تحليل كابسارك بناءً على بيانات مركز الإحصاء والمعلومات الاقتصادية (CEIC).

ومن ناحية أخرى، قد يمثل استخدام النفط في قطاع البتروكيماويات موضوعاً مختلفاً تماماً، بل حتى في ظل مسار الحد من استهلاك النفط، فإن الطلب المتزايد على البتروكيماويات من شأنه أن يدفع الطلب على النفط ليتم استخدامه في إنتاج البتروكيماويات المحلية مما سيزيد من حصتها في إجمالي استهلاك النفط النهائي من 15.3% في عام 2017م إلى 42.4% بحلول عام 2050م. كما أن قطاع البتروكيماويات سيشهد نمواً سريعاً في استهلاك النفط من 1.4 مليون برميل في اليوم في عام 2017م إلى 3.8 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2035م مع تراجع طفيف إلى 3.6 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2050م (ERI 2019).

سيكون تعديل سياسات الصين التجارية الخارجية أمراً بالغ الأهمية إذا ما رغبت في إدارة نمو الطلب على النفط لاستخدامه في قطاع البتروكيماويات، حيث أن تخفيض صادرات الصين من المنتجات البتروكيماوية وزيادة وارداتها من المواد البتروكيماوية الأساسية سيكون عوناً كبيراً لتحسين أمن الطاقة والجودة البيئية.

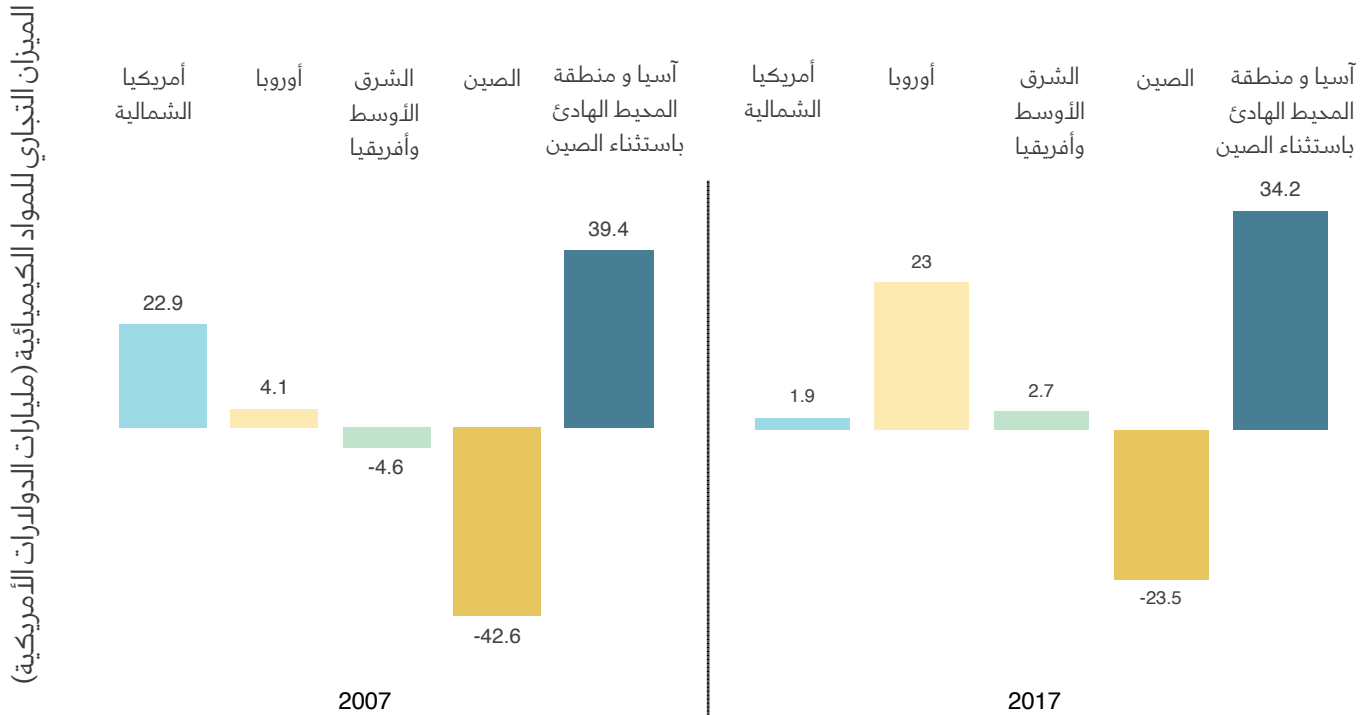
من الواضح أن هذا التغيير المقترح سيكون له تأثير إيجابي على تجارة البتروكيماويات الجارية بين الصين والمملكة العربية السعودية، وتعد الصين أكبر شريك تجاري للمملكة العربية السعودية في مجال الكيماويات، حيث تمثل نسبة 25% من إجمالي الصادرات الكيماوية من المملكة. كما تعتبر المملكة العربية السعودية من ناحية أخرى ثالث أكبر شريك تجاري للصين في مجال الكيماويات، حيث تمثل 8.3% من إجمالي وارداتها. وقد نمت واردات الصين الكيماوية

من المملكة العربية السعودية بزيادة كبيرة من مقدار 0.3 مليون طن في عام 1992م إلى 10 مليون طن في عام 2017م (GPCA 2019). وبلا شك يمكن الحفاظ على هذا الاتجاه المتمثل في زيادة الواردات من المملكة حتى لو استمرت الصين في خفض العجز التجاري للمواد الكيميائية كما فعلت على مدى السنوات العشر الماضية (راجع الشكل رقم "3"). أيضاً يكاد يكون من المستحيل تحقيق مسار الحد من استهلاك النفط إذا استمرت الصين في مواصلة مستوى عالٍ من الاكتفاء الذاتي في غالبية المواد الكيميائية الأساسية. وبدلاً من ذلك، قد تكون إقامة الشراكة الوثوق بين المملكة العربية السعودية والصين مواتية أكثر مما يتوقع العديد من الناس، حيث أنها ستعمل على تحفيز صادرات السعودية من البتروكيماويات وتلبية الطلب المُستقبلي من الصين على البتروكيماويات بطريقة أكثر أماناً.

الاستثمارات لأجل التحوّل

سيغير المشهد الاستثماري لمنشآت إنتاج البتروكيماويات في الصين عندما يتحول اقتصادها نحو النمو المدفوع بالاستهلاك، حيث ستدفع التغيرات في أنماط الحياة والتنمية الصناعية الجديدة نمو المواد الكيميائية المتخصصة والمنتجات الكيميائية الأكثر تطوراً. فعلى سبيل المثال، أدى الطلب المتزايد على التسوق لشراء البقالة عبر الإنترنت إلى زيادة الطلب على مواد تغليف المواد الغذائية، كما أدى المعدل المرتفع لزيادة انتشار السيارات الكهربائية إلى زيادة الطلب على مواد البطاريات الجديدة. ومن ناحية أخرى، أصبحت اللوائح البيئية الخاصة بالإنتاج الصناعي وإعادة تدوير البلاستيك أكثر صرامة. كما يتم تطبيق معايير وطنية جديدة لتحسين الطاقة الإنتاجية الصناعية وخفض الملوثات.

الشكل 3. الميزان التجاري للمواد الكيميائية بحسب المنطقة للأعوام 2007م و2017م
(بمليارات الدولارات الأمريكية).



المصدر: Deloitte (2019).

يمكن للمنتجين الكيميائيين السعوديين-مثلهم مثل العديد من الجهات الفاعلة الدولية الأخرى- توسيع أعمالهم من خلال الاستثمار في منشآت الإنتاج المحلية في الصين. حيث نجد أنّ إنتاج المملكة العربية السعودية في الخارج قد نما بنسبة 6.4% سنوياً اعتباراً من الفترة بين 2007-2017م، بينما ستصل طاقتها الإنتاجية الخارجية إلى 34 مليون طن بحلول عام 2027م، يبلغ نصيب الصين منها حوالي 22 مليون طن (GPCA 2019). ورغم ذلك فإنه من المحتمل أن يتخذ المنتجون السعوديون للكيمياويات نهجاً أكثر فعالية لإدارة تحديات هذه التغييرات الاستراتيجية والهيكلية في الصين. حيثُ سيُشمل ذلك تطوير تقنيات وعمليات جديدة لزيادة كفاءة وإنتاجية المواد الكيميائية لمجموعة متنوعة من المنتجات، إضافة لتصميم سبل مُبتكرة لاستعادة وإعادة تدوير النفايات البلاستيكية.

ولا شك أنّ الجهود التعاونية المبذولة بين المملكة العربية السعودية والصين ستعَلبُ دوراً بارزاً في تشكيل مستقبل قطاع البتروكيمياويات. ولقد شرعت المملكة العربية السعودية في تطوير قوائم جديدة من المنتجات الكيميائية في المملكة عبر القيام باستثمارات كبيرة في تطوير الصناعات التحويلية والمواد الكيميائية ذات القيمة المرتفعة. كما أنّ زيادة الاستثمارات الصينية في هذه المشاريع ستكون بمثابة تحقيق مكاسب لكلا البلدين. وعلاوة على ذلك فإنّ التطوير المشترك للقدرات الجديدة على امتداد اقتصاديات مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) لخدمة السوق العالمية سيكون له مغزى استراتيجي لكلا البلدين.

نبذة عن الباحث

دونمي تشن، زميل باحث بكابسارك تتجاوز خبرتها في قطاع الطاقة الصيني وتطوير سياسات التغير المناخي أكثر من 20 عاماً، وعملت قبل انضمامها للعمل للمركز في قطاعات حكومية وغير حكومية وفي القطاع الخاص، وتتركز خبرتها في التعريف بأفضل ممارسات التنمية والتصنيع للمساهمين في قطاع الطاقة الصيني وذلك خلال عملها مستشاراً أول ورئيس قسم الصناعة في وزارة الصناعة في الصين، وتقلدت دونمي منصب مدير لجنة التغير المناخي وبرامج الطاقة في الصندوق العالمي للطبيعة في الصين، واشتهرت بتصميم مبادرة المدن المنخفضة الكربون بالشراكة مع الحكومة المحلية والمنظمات الدولية، وساهمت كذلك في العديد من الدراسات المتقدمة في سياسات الفحم والطاقة المتجددة، وهي حاصلة على درجة ماجستير إدارة الأعمال من جامعة بكين في الصين.

Deloitte. 2019. "The Future of Petrochemicals: Growth Surrounded by Uncertainty." <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/us/Documents/energy-resources/the-future-of-petrochemicals.pdf>

Energy Research Institute (ERI). 2019. "Research on Pathway and Measures to Cap China's Oil Consumption."

Energy Information Administration (EIA). 2019. "International Energy Outlook." September.

Gulf Petrochemical & Chemical Association (GPCA). 2019. "The GCC Petrochemical and Chemical Industry: Facts and Figures 2017." January. <https://gpc.ae/wp-content/uploads/2019/01/Facts-and-Figures-2017.pdf>

International Energy Agency (IEA). 2019. "World Energy Outlook." DOI: [10.1787/weo-2018-en](https://doi.org/10.1787/weo-2018-en)

Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). 2018. "World Oil Outlook 2040."



www.kapsarc.org